محاضرة 03

1. النموذج التنموي التركي :

أصبحت التجربة التركية بعد مرور خمسة عشر سنة من العمل والتفاني والنجاح، مصدر إلهام الدول الصاعدة التي تؤثر في باقي دول العالم، على اعتبار أنها وصلت إلى مستوى جد متقدم في تجسيد سياسات التنمية، حيث حولت موقع ومكانة الدولة في العالم، وغيّرت من واقع تركيا من دولة على هامش الحدث الدولي إلى بلد فاعل في صناعة حاضر ومستقبل المنتظم الدولي، وأصبحت شريكا رئيسيا في القرار الإقليمي.

سنحاول من خلال هذه المحاضرة التطرق إلى واقع التنمية في تركيا وأهم المحطات والعوامل التي ساهمت في تغيير المنحى التنموي فيها.

1.1 الازمة الاقتصادية في تركيا...الواقع والتحديات

يعتمد النموذج التركي التنموي على الخبرة التركية في التحديث والتنمية الاقتصادية وبناء الديموقراطية، حيث تطورت سيرورة التحديث في تركيا من النموذج الذي تقوده الدولة بناءا على أفكار أتاترك، فكما نعلم أن تركيا تشكل القاعدة الامامية لحلف شمال الاطلسي في منطقة الشرق الاوسط وهذا بحكم موقعها الاستراتيجي، فأصبحت بذلك قد استوفت كل مقومات القوة والتطور وهذا راجع أساسا لتاريخها العظيم وكذلك إحاطتها بالعناصر الجيوسياسية التي ساعدتها في ميدان التنمية الشاملة كذلك عبر نموذجها الاجتماعي والاقتصادي إلى جانب قوتها العسكرية.

عاشت تركيا أزمة اقتصادية سنة 2001 أدت إلى انخفاض اقتصادها بنسبة 5,7% وهذا ما خلف آثارا سلبية على اقتصادها خاصة، فبعد الاصلاحات التي قامت بها تركية في اتجاه اقتصاد السوق وجدت نفسها في أزمة عميقة، نتج عنها اختلال الاوضاع المالية للبنوك، وارتفاع معدلات العجز وارتفاع حجم المديونية الخارجية، مما أدى إلى غلق مئات الشركات التجارية وتقلص حجم الاستثمار إلى النصف مع ارتفاع حجم البطالة.

لكن ما نراه اليوم، بين أن تركيا استطاعت تجاوز كل هذه الازمات مع استرجاع مكانتها عالميا في العديد من المجالات، من خلال خطة تنموية وعوامل ساهمت جليا في تخطيها مرحلة الخطر، وهذا في العديد من المجالات نذكر منها :

- ✓ **المجال الاقتصادي :**

إن الميزة الأساسية للاقتصاد التركي هي تنوع الانشطة الاقتصادية ومهارة اليد العاملة وتوفرها، حيث يتوزع على عدة قطاعات إنتاجية وخدماتية منها الزراعة والصناعة والخدمات...، كذلك من مقومات الاقتصاد التركي هي العمل على تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل وخارج الدولة من خلال تفعيل كافة الامكانيات على أحسن إنتاج وقدرة وأوسع سوق وأكبر ربح معنوي ونجاح مالي.

فبدأت الخطة الاقتصادية التركية بتسديد الديون العامة والخارجية عن طريق اتباع أنظمة مالية ناجحة، مع العمل على إعادة هيكلة النظام المالي في البلاد والعمل على خفض نسبة التضخم التي كانت تزيد عن 10%.

- ✓ **المجال الاجتماعي:**

ركزت الفلسفة التركية في المجال الاجتماعي على العدالة الاجتماعية، والتي تعبر عن الفرص المتساوية بين الافراد للاستفادة بأسلوب عادل من الثروة والخدمات، وهذا باستئصال الفقر وتطوير التعليم والصحة، المساواة بين الافراد مع التنمية البيئية.

حيث تعتبر السياسة الاجتماعية التركية الفرد هو الاصل في بناء المجتمع، لذلك قامت بتطبيق سياسة لتحقيق السعادة وإرضاء كل المواطنين، ووضع برامج خاصة للعناية بالفقراء والمسنين والاطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.

كما أكدت على منع ممارسة التمييز ضد أي شخص وهذا بتطبيق مبدأ الاستحقاق، مع إعطاء الحرية للفرد في استخدام جميع حقوقه السياسية وحرية التعبير والتفكير مع حق الاعلان والدعاية.

وفي الاخير، تميز النموذج التنموي التركي بكونه حقق التنمية والتقدم مع تحقيق العدالة الاجتماعية، فالتنمية بمفهومها الشامل ترتكز على التنمية الاجتماعية التي بدورها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، لكن هذا لا يعني أن تركيا لا تعاني من مشاكل تنموية حاليا، لكنها بفضل سياستها التنموية الشاملة المرتبطة بالانفتاح التجاري والتوسع الكبير في الصادرات واعتماد مبدأ العدالة الاجتماعية، أصبحت تستطيع مواجهة العديد من الازمات الاقتصادية خاصة ، وهذا ما يعزز وضعها باعتبارها الدولة "النموذج".

المراجع:

1.مزياني فيروز. النموذج التنموي التركي: التكامل بين المفهوم الشامل للتنمية والمفهوم التنموي للعدالة الاجتماعية: المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد (08) جانفي 2016

2. www.turkey-post.net